الأنباء
الاربعاء 22 يونيو 2016

البنوك المحلية تستحوذ على نصيب الأسد منها بنسبة 99,9٪

«المركزي» يصدر سندات بـ 1,3 مليار دينار خلال 2016/2015

محمود فاروق

اصدر بنك الكويت المركزي التقرير السنوي للسنة المالية 2016/2015. وقال محافظ المركزي د. محمد الهاشل ان التقرير يحتوي على بيانات الميزانية العمومية لبنك الكويت المركزي وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2016، وعرضا موجزا لأبرز تطورات السياسة النقدية والمؤشرات والاجماليات النقدية للسنة المالية المذكورة.وجاء في التقرير أن أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية الى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية ارتفع في نهاية السنة المالية 2016/15 بما نسبته 8,4٪ لتصل الى نحو 33689,4 مليون دينار مقارنة بمستواها البالغ نحو 31077,8 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة. الى جانب ذلك، ارتفعت أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية بنسبة 4,2٪، لتصل في نهاية السنة المالية 2016/15 الى نحو 34950,0 مليون دينار، مقابل نحو 33543,9 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة. اضافة الى ذلك، ارتفع اجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية في نهاية السنة المالية المذكورة ليصل الى نحو 59791,8 مليون دينار، مقابل نحو 56734,4 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2015/14، بما يمثل ارتفاعا بنحو 3057,4 مليونا وبنسبة 5,4٪.

في ضوء نجاح الاصدار السادس الجديد لأوراق النقد الكويتي، وبعد أن تجاوزت نسبة التداول له 90٪ من اجمالي النقد المتداول، قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2016/15 بسحب الاصدار الخامس من الأوراق النقدية الكويتية من التداول، على أن يستمر بنك الكويت المركزي باستبدال ما تبقى لدى الجمهور من الاصدار القديم حتى تاريخ 18 ابريل 2025 وذلك على النحو الذي تحدده الأحكام القانونية في هذا الشأن.

عرض النقد ارتفع 4,1٪

وذكر التقرير عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن2) ليصل في نهاية السنة المالية 2016/15 الى نحو 36431,7 مليون دينار، مقابل نحو 35002,5 مليونا في نهاية السنة المالية السابقة 2015/14، وبما يمثل ارتفاعا قيمته 1429,2 مليونا ونسبته 4,1٪، مقارنة بارتفاع قيمته نحو 1215,0 مليونا ونسبته 3,6٪ خلال السنة المالية السابقة. وجاء ذلك الارتفاع في عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن2) ليعكس في جانب منه الجهود المتواصلة للبنك المركزي لتنظيم مستويات السيولة المحلية، وبما يساهم في توفير الأجواء الملائمة لتعزيز معدلات النمو لمختلف القطاعات الاقتصادية المحلية.

وعلى صعيد العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد (ن2) ضمن الوضع النقدي المجمع لكل من بنك الكويت المركزي والبنوك المحلية (1) في نهاية السنة المالية 2016/15 مقارنة بنهاية السنة المالية السابقة لها، فإن الارتفاع المذكور في عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن2) والبالغة قيمته نحو 1429,2 مليون دينار ونسبته 4,1٪، قد جاء نتيجة للارتفاع في كل من صافي الموجودات المحلية لتلك الجهات بنحو 779,4 مليون دينار وصافي الموجودات الأجنبية للجهات المذكورة بنحو 663,5 مليون دينار. وجاء الارتفاع المشار اليه في صافي الموجودات المحلية لتلك الجهات والبالغ نحو 779,4 مليون دينار ونسبته 10,0٪، لتصل في نهاية السنة المالية المذكورة الى نحو 2692,9 مليون دينار، مقارنة بنحو 2991,4 مليونا في نهاية السنة المالية السابقة 2015/14. من جانب آخر، قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2016/15 بطرح 40 اصدارا من سنداته (سندات البنك المركزي) بقيمة اسمية بلغت نحو 5700 مليون دينار. واستحق خلال تلك السنة المالية 40 اصدارا من الاصدارات السابقة لتلك السندات بقيمة اسمية بلغت نحو 5800 مليون دينار. وترتيبا على ذلك، انخفض اجمالي الرصيد القائم لسندات البنك المركزي، ليصل في نهاية السنة المالية 2016/15 الى نحو 1825 مليون دينار، مقابل مستواه البالغ نحو 1925 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة، وبما يمثل تراجعا قيمته نحو 100 مليون ونسبته 5,5٪.

البنك المركزي

أدوات الدين العام

يتولى بنك الكويت المركزي ادارة اصدار أدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزانة الكويتية) نيابة عن وزارة المالية. ويتيح توافر تلك الأدوات للبنك المركزي امكانية استخدامها في تنظيم مستويات السيولة المحلية، وذلك من خلال السوق الأولى لاصدارات تلك الأدوات، أو من خلال استخدام عمليات السوق المفتوحة في السوق الثانوي لتلك الأدوات. وفي هذا الاطار، قام البنك المركزي خلال السنة المالية 2016/15 بطرح 26 اصدارا من سندات الخزانة بقيمة اسمية بلغت نحو 1300 مليون دينار، واستحق خلال تلك الفترة 27 اصدارا من الاصدارات السابقة لتلك السندات، وبقيمة اسمية بلغت نحو 1350 مليون دينار. وترتيبا على ذلك، استقر اجمالي الرصيد القائم لأدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزانة) في نهاية السنة المالية 2016/15 عند مستواه البالغ نحو 1587,3 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة. وقد توزع رصيد الجهات المقتنية لهذه الأدوات في نهاية السنة المالية 2016/15 بين ما قيمته نحو 1824 مليون دينار (99,9٪) للبنوك المحلية، ونحو مليون دينار (0,1٪) لجهات محلية أخرى.

الميزانية المجمعة

تشير البيانات المتاحة الى ارتفاع اجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية في نهاية السنة المالية 2016/15 ليصل الى نحو 59791,8 مليون دينار، مقابل نحو 56734,1 مليونا في نهاية السنة المالية السابقة 2015/14، بما يمثل ارتفاعا بنحو 3057,4 مليونا وبنسبة 5,4٪. وجاء ذلك الارتفاع في اجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية كمحصلة للعديد من التطورات في عناصر تلك الميزانية على جانبي الموجودات والمطلوبات، نورد أبرزها فيما يلي:

أرصدة الحكومة لدى البنوك

ازدادت أرصدة ودائع الحكومة لدى البنوك المحلية بنحو 779,4 مليون دينار وبنسبة 15٪، لتصل في نهاية السنة المالية 2016/15 الى نحو 5991,6 مليون دينار، وذلك مقابل نحو 5212,2 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة 2015/14. وازداد رصيد حقوق المساهمين لدى البنوك المحلية بنحو 204,7 ملايين دينار وبنسبة 2,68٪، ليصل في نهاية السنة المالية 2016/15 الى نحو 7842 مليونا في نهاية السنة المالية السابقة 2015/14.

د. محمد الهاشل محافظ بنك الكويت المركزي

رفع الفائدة إلى 2,25٪ للمحافظة على تنافسية العملة المحلية والحد من الضغوط التضخمية

نمو التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك 8,4٪ إلى 33,6 مليار دينار

4,2٪ ارتفاعاً في أرصدة ودائع القطاع الخاص إلى 34,9 مليار دينار

59,7 مليار دينار الميزانية المجمعة للبنوك الكويتية بنهاية العام الماضي

سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الدينار الكويتي للسنة المالية 2016/15 نحو 302,18 فلس لكل دولار أميركي، مقابل نحو 287,83 فلسا لكل دولار أميركي للسنة المالية السابقة، وبما يمثل ارتفاعا في سعر صرف الدولار الأميركي قيمته 14,355 فلسا ونسبته 5٪. وبلغ معدل الفرق بين أعلى سعر (304,4 فلوس) وأدنى سعر (298,25 فلسا) للدولار الأميركي مقابل الدينار الكويتي خلال السنة المالية 2016/15 ما نسبته 2,1٪. وفي المقابل، شهد سعر صرف الدولار الأميركي تقلبات مقابل العملات

الائتمان المصرفي

شهدت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية الى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية خلال السنة المالية 2016/15 ارتفاعا قيمته 2611,6 مليون دينار ونسبته 8,4٪، لتصل في نهاية السنة المالية المذكورة الى نحو 33689,4 مليون دينار، مقارنة بمستواها البالغ نحو 31077,8 مليونا في نهاية السنة المالية السابقة 2015/14. وقد جاءت الزيادة المذكورة في أرصدة تلك التسهيلات أساسا نتيجة للزيادة التي شهدتها أرصدة التسهيلات لكل من قطاع التسهيلات الشخصية (بنحو 1583,6 مليونا وبنسبة 12,5٪)، وقطاع الصناعة (بنحو 301,5 مليون وبنسبة 17,4٪)، وقطاع النفط الخام والغاز (بنحو 227,1 مليونا وبنسبة 54,2٪)، وقطاع التجارة (بنحو 179,5 مليونا وبنسبة 6,2٪)، وقطاع الانشاء (بنحو 45,9 مليونا وبنسبة 2,4٪)، وقطاع المؤسسات المالية بخلاف البنوك (بنحو 39,7 مليونا وبنسبة 2,9٪)، وقطاع الخدمات العامة (بنحو 20,6 مليونا وبنسبة 24,0٪). ومن جهة أخرى، تراجعت في نهاية السنة المالية 2016/15 أرصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المقدمة من البنوك المحلية الى قطاع العقار (بنحو 10,2 ملايين دينار وبنسبة 0,1٪)، وقطاع الزراعة وصيد الأسماك (بنحو 1,2 مليون دينار وبنسبة 7,4٪) مقارنة بنهاية السنة المالية السابقة.

السيولة المحلية

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2016/15 جهوده في مجال تنظيم مستويات السيولة المحلية، وبما ينسجم مع تطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية في البلاد. ويستخدم بنك الكويت المركزي في هذا الصدد العديد من الأدوات، من أبرزها نظام قبول الودائع لأجل من البنوك المحلية، واصدار سندات البنك المركزي، وادارة اصدارات أدوات الدين العام من سندات الخزانة الكويتية نيابة عن وزارة المالية، بالاضافة الى التدخل المباشر لتنظيم مستويات السيولة لدى وحدات القطاع المصرفي المحلي. وفي هذا المجال، شهدت أرصدة ودائع البنوك المحلية لأجل لدى البنك المركزي ضمن نظام قبول الودائع من تلك البنوك خلال السنة المالية 2016/15 انخفاضا قيمته نحو 690,8 مليون دينار، والزيادة في صافي الموجودات المحلية ضمن بند «أخرى» بنحو 1108,7 ملايين دينار. أما الارتفاع المشار اليه في صافي الموجودات الأجنبية للجهات المذكورة، فقد جاء نتيجة للارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو 67,9 مليون دينار، والارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بنحو 595,6 مليون دينار.

أسعار الفائدة

يلعب سعر الخصم الذي يحدده بنك الكويت المركزي دورا محوريا، حيث ترتبط به ضمن هوامش محددة، الحدود القصوى لأسعار الفائدة على معاملات الاقراض بالدينار الكويتي لدى وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي. وفي ضوء المتابعة المستمرة التي يقوم بها بنك الكويت المركزي للتطورات الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية من جهة، والتطورات في اتجاهات أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية من جهة أخرى، واستمرارا لجهود البنك المركزي الرامية لتعزيز دعامات النمو الاقتصادي المحلي مع المحافظة على جاذبية وتنافسية العملة الوطنية كوعاء للمدخرات المحلية والحد من الضغوط التضخمية، فقد رفع بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2016/15 سعر الخصم لديه والبالغ 2٪، وذلك بمقدار 25 نقطة أساس في شهر ديسمبر 2015 (من 2٪ الى 2,25٪). وهذا أول رفع لسعر الخصم منذ قيام بنك الكويت المركزي في شهر أكتوبر 2012 بتخفيض سعر الخصم بواقع 50 نقطة أساس (من 2,5٪ الى 2٪). وجاء هذا الرفع في سعر الخصم في أعقاب قيام الاحتياطي الفيدرالي الأميركي برفع سعر الفائدة بواقع ربع نقطة مئوية.

استقرار سعر صرف الدينار

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2016/15 مساعيه الرامية للمحافظة على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى، في ظل النظام المعمول به منذ 20 مايو 2007، والقائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة مع الكويت.

وفي هذا المجال، بلغ متوسط

تطورات عرض النقد (مليون دينار)

نهاية الفترة	2015/2014	2016/2015	تغير (2) عن (1)	
	(1)	(2)	قيمة	(٪)
عرض النقد (ن2)	35002,5	36431,7	1429,2	4,1
الكتلة النقدية (ن1)، ومنها:	9597,8	9658,8	61,0	0,6
الودائع تحت الطلب	8139,2	8177,1	37,9	0,5
شبه النقد	25404,7	26772,8	1368,1	5,4
الودائع بالدينار (بخلاف الودائع تحت الطلب)	21598,1	23116,8	1518,7	7,0
الودائع بالعملات الأجنبية	3806,6	3656,1	-150,5	-4,0

مطلوب من البنوك خطة نصف سنوية لتطوير قطاعي التجزئة والشركات

طالب بنك الكويت المركزي جميع البنوك بأن يقوم كل منها بتضمين خطته السنوية ما يخطط له بشأن أنشطة التوعية والتثقيف المالي، مع تحديد الآليات والوسائل اللازمة لاستخدامها لتنفيذ تلك الخطة، على أن يتم تضمين التقارير التي يقدمها البنك بصفة نصف سنوية لبنك الكويت المركزي حول تطوير قطاعي التجزئة والشركات ما تم تنفيذه من الخطة سالفة الذكر فيما يتعلق بالتوعية والتثقيف والشمول المالي.

التفتيش على عمليات غسيل الأموال خلال 2016

ذكر تقرير بنك الكويت المركزي أنه وفقا لخطة التفتيش (يناير 2015 – يونيو 2016) لقسم مكافحة عمليات غسيل الأموال، فقد تم خلال الفترة محل التقرير، التفتيش على 11 بنكا من البنوك المحلية و17 شركة صرافة. ومتوقع خلال الربع الثاني من عام 2016 استكمال تنفيذ المهام التفتيشية الخاصة بقسم مكافحة عمليات غسيل الأموال على الوحدات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي وفقا للخطة المشار اليها.

البنوك قادرة على مواجهة انخفاضات النفط

أسفرت التقارير المقدمة من البنوك وما تم من دراسات ومناقشات بشأنها بوجه عام، عن متانة أوضاع البنوك وقدرتها على مقاومة الصدمات. وفي ضوء الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام 2014، وما لذلك من آثار على الأوضاع الاقتصادية والمالية، فقد قام بنك الكويت المركزي بتحديث سيناريوهات اختبارات الضغط المالي لتأخذ في الاعتبار تلك التطورات وآثارها على القطاع المصرفي، وقد صدر بشأنها تعميم الى البنوك الكويتية بتاريخ 2014/12/31 لاعداد اختباراتها لمنظور أمامي مدته عام. وقد أظهرت نتائج هذه الاختبارات قدرة عالية للبنوك على مواجهة الصدمات الخارجية.

أهم مشاريع «المركزي»

جاءت مشاريع بنك الكويت المركزي في الخطة السنوية (2016/15) لتجسد دور البنك المركزي وتتضمن تلك المشاريع ما يلي:

- مواصلة جهود بنك الكويت المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية بما يساهم في تكريس دعائم الاستقرار النقدي في الاقتصاد الوطني.
- ترسيخ الاستقرار النسبي لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الرئيسية بما يساهم في الحد من الضغوط التضخمية المستوردة ويعزز الأجواء الملائمة للنمو الاقتصادي غير النفطي على أسس مستدامة.

عمومیتها أقرّت توزيع 10 فلوس عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2016

مبارك العبدالله: «القرين» وفّرت مصدات مالية لمواجهة انخفاض النفط

أحمد موسى

وافقت الجمعية العمومية لشركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية أمس على توزيع 10٪ نقدا تعادل 10 فلوس عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2016.

وأقرت العمومية التي عقدت بنصاب بلغ 61,7٪ منح مجلس الإدارة تفويضا بإصدار سندات او صكوك مع تحديد نوع تلك السندات وقيمتها الاسمية وسعر الفائدة الخاصة بها.

وقال الشيخ مبارك عبدالله المبارك الصباح رئيس مجلس الإدارة: إن الشركة تمكنت من مواجهة مخاطر انخفاض أسعار النفط بدعم من التوازن الاستراتيجي لاستثمارات الشركة وأصولها المالية، وهو ما يوفر للشركة مصدات آلية قوية لمواجهة تداعيات استمرار انخفاض النفط.

الشيخ مبارك العبدالله وسعدون علي خلال الجمعية العمومية

وأضاف ان السنة المالية الحالية تميزت بتحقيق نتائج إيجابية لاستثمارات الشركة في قطاعات الخدمات البترولية والكيماويات والصناعات الغذائية التي شهدت تحسنا في النتائج والنمو نظرا لانخفاض تكاليف المواد اللقيم والشحن بالإضافة إلى توسعهم في الاعمال.

وقال: ان القرين حققت خلال العام المالي الحالي عددا من التطورات من شأنها العمل على تحقيق أفضل النتائج والايرادات وتحسن الأداء على المدى المتوسط.

من جهته، قال سعدون عبدالله علي نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي: إن انخفاض اسعار النفط ما يزال يهيمن على المشهد الاقتصادي الحالي الذي شهد تباطؤا منذ النصف الثاني من العام 2014 حيث ادي ذلك إلى أعباء على النشاط الاقتصادي للدول المصدرة للنفط.

وأضاف انه على الرغم من توقعات نمو قطاع البتروكيماويات الكويتي والبدء في تنفيذ مشروعات بتروكيماويات في الفترة المقبلة بقيمة تبلغ 7,5 مليارات دولار غير ان هذا القطاع يواجه تحديات وعوائق على مسار نموه منها المنافسة الشرسة من دول اخرى بالمنطقة وتقلص حجم المواد الخام المتوافرة من جهة وزيادة تكلفة استخراج المواد الخام من جهة اخرى.

وأضاف الرئيس التنفيذي ان الشركة حققت مجموعة من التطورات المهمة التي شملت تحقيق نتائج وايرادات مالية إيجابية من استثمار الشركة في قطاعات الخدمات البترولية والكيماويات والصناعات الغذائية التي شهدت تحسنا في النتائج والنمو نظرا لانخفاض تكاليف المواد اللقيم والشحن.

وقال ان الشركة حققت ربحا صافيا بلغ 24,7 مليون دينار خلال السنة المالية 2015ـ2016 بارتفاع قدره 34٪ او 6,3 ملايين دينار مقابل 18,4 مليون دينار.

وسجلت الإيرادات الإجمالية للشركة ارتفاعا بنسبة 48٪ لتصل الى 162 مليون دينار مقابل 109 ملايين دينار في الفترة المقابلة من العام الماضي.

ووصل اجمالي أصول الشركة نحو 521,5 مليون دينار كما في 31 مارس 2016 بالمقارنة مع 527,9 مليون دينار مسجلا انخفاضا بسيطا بنسبة 1٪ نتيجة لانخفاض القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة المتاحة للبيع. ويمثل قطاع البتروكيماويات نحو 62٪ من إجمالي استثمارات شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية فيما يشكل قطاع الصناعات نحو 29٪ من اجمالي استثمارات الشركة.

ويحل قطاعا خدمات حقول النفط والكيماويات والمحفظة الاستثمارية نحو 5٪ و4٪ من اجمالي استثمارات الشركة على التوالي.